ASJP Algerian Scientific Journal Platform
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925

المجلد: 17 العدد: 01(2023) ص512-524

إصلاح النظام المحاسبي المالي في الجزائر اعتماداً على تجربة دولة ماليزيا في وضع ركائز المحاسبة الدولية.

Reforming the Financial Accounting System (SCF) in Algeria, Based on the Malaysian Experience in Laying Down the Foundations of International Accounting.

د. شباركة مهدي
جامعة قسنطينة 02 (الجزائر)
chebarka.mehdi@univ-constantine2.dz

لحمادي أكرم *
جامعة قسنطينة 02 (الجزائر)
akram.lahmadi@univ-constantine2.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2022/09/25
تاريخ القبول:
2022/11/06

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الإصلاح المحاسبي
- ✓ النظام المحاسبي المالي
- ✓ تجربة دولة ماليزيا

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على ضرورة الإصلاح المحاسبي في الجزائر نظراً لعدم مواكبة النظام المحاسبي المالي لمستجدات المعايير المحاسبية الدولية، كما عملت الدراسة على تشخيص تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات مسايرة المعايير المحاسبية الدولية. بعدها استعرضت الدراسة واحدة من أفضل تجارب تبني المعايير المحاسبية الدولية ألا وهي تجربة ونموذج دولة ماليزيا بغية إسقاطها على الجزائر لتحقيق التناغم المحاسبي الدولي.توصلت هذه الدراسة إلى التأكيد على أن النظام المحاسبي المالي بعيد عن المستجدات الحاصلة في IFRS، وأن تجربة ماليزيا تجربة رائدة يمكن للجزائر الاستفادة منها وإنشاء مجلس المعايير المحاسبية الجزائري والذي يعمل جنباً إلى جنب مع المجلس الوطني للمحاسبة والذي من شأنه أن يضمن إصلاح النظام المحاسبي الحالي وإنشاء معايير وطنية مستوحاة من المعايير الدولية تتناسب مع بيئة الأعمال الجزائرية.

Article info

Received
25/09/2022
Accepted
06/11/2022

Keywords:
- ✓ *Accounting Reforms*
- ✓ *SCF*
- ✓ *Model of Malaysia*

Abstract :

This study aimed at emphasizing the need for accounting reform in Algeria due to the failure of the SCF to stay tuned with the changes in international accounting standards. The study reviewed one of the best experiences of adopting international accounting standards, which is the experience and model of Malaysia.
WE concluded to confirm that the financial accounting system is far from the developments in IFRS. The Malaysia's experience is a pioneering experience that Algeria can benefit from through the establishment of the Algerian Accounting Standards Board, to ensure the reform of the SCF and the establishment of National standards inspired by international standards for the Algerian business environment.

* المؤلف المرسل:.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. مقدمة:

عرفت الجزائر منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي عدة إصلاحات اقتصادية في إطار التحضير للانتقال نحو اقتصاد السوق الذي من سماته تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي، زيادة عن النتائج المترتبة عن العولمة التي تتطلب تغييرات جذرية في الجانب المحاسبي في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) والتي أصبحت مرجعية عالمية تهدف لمحاولة تقريب وتوفيق ومن ثم توحيد الممارسات والقواعد المحاسبية المطبقة في الأنظمة المحاسبية الدولية، بهدف جعل المعلومة المحاسبية والمالية أكثر تناسقا، وتصبح القوائم المالية صالحة للمقارنة من فترة لأخرى، ومن منشأة لأخرى ومن دولة إلى أخرى.

هذا ولم تكن الجزائر في منأى عن هذا التوجه العالمي نحو مرجعية المعايير المحاسبية الدولية خصوصا في ظل ما يسمى بالعولمة المحاسبية، فسايرت محاسبتها هذا التوجه، فبعد أن كانت تعتمد على المخطط المحاسبي الوطني، تبنت النظام المحاسبي المالي، لتتماشى مع التوجهات الاقتصادية التي عرفتها، وأيضا لوضع النظام المحاسبي في خدمة الأهداف المسطرة في هذه التوجهات، وقد كللت جهود الإصلاح بإصدار القانون رقم 07-11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي والقاضي بإلغاء العمل بالمخطط المحاسبي الوطني، ابتداءً من دخول هذا القانون الجديد حيز التطبيق أول جانفي سنة 2010.

إن الهدف من تطبيق هذا النظام المحاسبي هو خلق تناغم بين الشركات الجزائرية والبيئة المحاسبية الدولية وتحقيق توافق وتناغم بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية، لكن سرعان ما أصبح هذا التوافق انحرافاً خلال السنوات السابقة، فحاليا وبتأثير عامل الزمن والظروف الاقتصادية العالمية، أصبح النظام المحاسبي المالي (SCF) اليوم بعيدا عن مرجعيته الدولية، نظرا لديناميكية هذه الأخيرة والتي عرفت عدة تعديلات وإضافات لمعايير جديدة وإلغاء كلي أو استبدال لبعض معايير المحاسبة الدولية IAS، وهذا حسب ما تمليه التغييرات والظروف الاقتصادية والمالية التي يشهدها العالم، حيث أصبح إصلاح النظام المحاسبي المالي ضرورة قصوى حيث أطلق مجلس المحاسبة الوطني CNC خلال 21 جانفي 2019 ندوة لتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي والقيام بإصلاح جاد وعميق، مسايرة للمستجدات الدولية، ومن جهة أخرى إعادة النظر في البيئة المحاسبية للجزائر.

وحتى يمكننا حقيقةً إصلاح النظام المحاسبي المالي وتكيفيه مع المعايير المحاسبية الدولية يجب علينا أولا الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال تبني معايير المحاسبية الدولية وتكيفها مع البيئة والاقتصاد المحلي وكذا مع طبيعة الشركات كونها هي التي ستقوم بتطبيقهِ ومن خلال دراستنا هذه سنتعرض إلى واحدة من أفضل التجارب الدولية الرائدة في بناء ركائز المحاسبية وتبني المعايير المحاسبية الدولية بما يتناسب مع بيئتها ألا وهي تجربة دولة ماليزيا، أين يمكننا بعدها الاستفادة من هذه التجربة وإسقاطها على الجزائر للاستفادة منها والخروج بتوصيات للمشرع الجزائري ووزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة CNC قصد ضمان إصلاح حقيقي وعميق وناجح للنظام المحاسبي المالي الحالي .

2.1 إشكالية الدراسة:

ومن هذا المنطلق فقد بنيت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

كيف يمكن للجزائر الاستفادة من التجربة الماليزية في إصلاح النظام المحاسبي المالي (SCF) مسايرةً لحتمية تكيفيه مع التغيرات التي عرفتها معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)؟

3.1 أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة انطلاقا من أهمية موضوع الإصلاح المحاسبي الجديد لسنة 2019 الذي أطلقه المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) الهادف إلى إعادة تنظيم العمل المحاسبي وتقييم ومراجعة وتحديث النظام المحاسبي المالي (SCF) حتى تصبح الممارسات المحاسبية في الجزائر أكثر توافق وتقارب مع العمل المحاسبي الدولي وهذا من خلال جعل الممارسة المحاسبية أكثر مسايرة لتوجهات (IFRS)، ولهذا السبب ارتئينا عرض واحدة من أفضل النماذج الدولية الناجحة في مجال تبني المعايير المحاسبية الدولية المتمثلة في ماليزيا والتي تعتبر تجربة رائدة في بناء معايير محاسبية ترتبط من ناحية بالمعايير الدولية للمحاسبة ومن ناحية أخرى تشمل معايير مطورة محلياً خاصة أن ماليزيا دولة رائدة في إصدار المعايير بالنسبة للدول النامية كما تشمل إطاراً فكرياً إسلاميا ومجموعة كبيرة من المعايير المطورة محلياً تتوافق مع المعايير الدولية.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية :

- عرض الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) ؛
- مقارنة بين مبادئ المحاسبة والقوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية؛
- إبراز تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات التوافق مع المعايير المحاسبة الدولية؛
- عرض تجربة ماليزيا كونها تجربة ونموذج رائد في بناء المعايير المحاسبية ومحاولة إسقاطها على الجزائر للاستفادة منها؛

2. الإطار العام للمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) والنظام المحاسبي المالي SCF

1.2 الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية:

إن IFRS تعتبر تطوراً وامتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير المحاسبة وتفسيراتها الصادرة والمصادق عليها من طرف IASB وIFRIC، ويعتبر هذا استمراراً في التطوير والتحديث لوضع معالجات محاسبية مواكبة ومستجيبة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية لتحقيق أهداف مستخدمي التقارير المالية، إن IASB ينشر هذه المعايير في سلسلة إصدارات تسمىIFRS ، حيث تشمل المرجعية المحاسبية الجديدة كل من:

IFRS=IAS+AFRS+SIC+IFRIC

تتميزIFRS بإطار مرجعي وتقوم على مبادئ محاسبية متطابقة وفق إطار تصوري، حيث يتم إعداد المعايير بالاعتماد على مقاربة تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني للعملية وإدخال مفهوم القيمة العادلة وذلك من أجل التقييم الجيد للمعاملات.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وتتمثل أهم الخصائص الأساسية الواجب توافرها في هذه المعايير حتى تحقق الفائدة من وجودها في: (الاتساق المنطقي، الملائمة، المرونة، الواقعية، المفهومية، الحيادية، الانسجام مع أهداف المحاسبة المالية، وأخيراً توفير مرجع محاسبي دولي في البلدان التي تفتقر للمعايير المحاسبية المقبولة).

لتحقق المعايير فعالية من حيث تطبيقها، ينبغي أن تتخذ أشكالاً نموذجية، وموحدة، ولقد تبنت المرجعية المحاسبية الجديدة IFRS شكلاً جديداً بالكامل يتضمن بعض المكونات التالية: مقدمة، أهداف المعيار، نطاق المعيار، المبدأ الأساسي في المعيار، التعاريف والمصطلحات الواردة في المعيار، متطلبات المعيار الرئيسية، تاريخ سريان المعيار والفترة الانتقالية. (مصطفى، تخنوني، 2017، الصفحات 89-90)

2.2 مفهوم معايير المحاسبة الدولية:

تعتبر المعايير المحاسبية (Accounting Standards) بمثابة القانون العام الذي يعتمده المحاسب في إعداد وتحضير التقارير المالية، ومن ثم البيانات الختامية للمنشأة. كما يمكن اعتبار المعايير المحاسبية بمثابة إرشادات عامة تؤدي إلى ترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق. وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه، بينما تتطرق الإجراءات للصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة (نور الدين، 2018، صفحة 11)

كما يُعرف المعيار المحاسبي بأنه "بيان كتابي يصدره جهاز، أو هيئة تنظيمية محاسبية، أو مهنية، يتعلق بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية، أو نوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث المتعلقة بالمركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، ويتناول تحديد الأسلوب المناسب لقياس أو عرض أو التصرف في هذا العنصر، لأغراض تحديد نتائج الأعمال، وبيان المركز المالي للمنشأة، بما يحقق أهداف المحاسبة لأقصى حد ممكن" (عبد القادر، 2013، الصفحات 60-61)

3.2 أهمية معايير المحاسبة الدولية:

تتجلى أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق المزايا الآتية (عبد القادر، 2013، الصفحة 62):

- تماشى مع متطلبات العولمة وتخدم أغراض الشركات المتعددة الجنسية؛
- تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله ولاسيما الدولي منه، كما أن التوجه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية من شأنه طمأنة المستثمرين الخارجيين والمحليين من خلال الاعتماد عليها في القياس المحاسبي، واحتساب الأرباح وإعداد القوائم المالية؛
- تحقيق الأهداف الضريبية بين الدول الأعضاء وتقلص من احتمالات حدوث الازدواج الضريبي؛
- سهولة إجراء التحليل المالي في الشركات وإجراء المقارنات مع شركات أخرى محلية ودولية.

4.2 أهداف معايير المحاسبة الدولية

يمكننا إبراز الهدف من معايير المحاسبة الدولية كما يلي (عبد القادر، 2013، الصفحات 61-62) :

- تحسين الشفافية وقابلية المقارنة للقوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات وتسهيل عمليات التسعير بالبورصة للمؤسسات عبر العالم؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- تسهيل عملية اتخاذ القرارات: قد يؤدي غياب معايير المحاسبة الدولية إلى اختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث والظروف المالية للمؤسسات المختلفة مما ينتج عنه صعوبة مقارنة المراكز المالية لهذه المؤسسات ونتائج أعمالها وبالتالي صعوبة الاختيار بين البدائل المختلفة عند اتخاذ القرارات؛
- اجتناب الخطأ في عملية اتخاذ القرارات: قد يؤدي غياب استخدام طرق محاسبية غير سليمة لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المؤسسة إلى ارتكاب أخطاء في إعداد القوائم المالية وبالتالي الخطأ في اتخاذ القرارات؛
- اجتناب التعقيد: إن غياب معايير محاسبية في إعداد القوائم المالية للمؤسسة حتى وإن صلحت المعالجة المحاسبية، يترتب عليه صعوبة استفادة مستخدميها منها، إذ يستلزم فيها الرجوع إلى مصادر إعدادها أو قدرة علمية متميزة.

5.2 الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي:

إن المحاسبة المالية هي: "نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة"، ويشكل الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون هناك بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب تأويل أو معيار.

إن هذا النظام مقتبس من IFRS، ومن مميزاته أنه قابل للتعديل وإدماج المتغيرات الجديدة، وتتمثل أهم مخرجات هذا النظام في مجموعة من القوائم المالية الأساسية، تكون مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين وتسمح لهم باتخاذ قراراتهم الاقتصادية، فالكيانات مطالبة بإعدادها سنويا على الأقل، وتتضمن الكشوف الخاصة بالكيانات عدا المؤسسات الصغيرة كل من: الميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعلمة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحسابات النتائج .

كما جاء بالعديد من القواعد الجديدة المتعلقة بالتسجيل المحاسبي والتقييم مقارنة بما كان موجودا، حيث تركز طريقة التقييم للعناصر المسجلة في المحاسبة على القواعد العامة لمبدأ التكلفة التاريخية، غير أنه يمك إجراء مع بعض الشروط المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي ولبعض العناصر مراجعة لهذه الطريقة بالارتكاز على القواعد التالية وهي: القيمة العادلة، قيمة الانجاز، والقيمة النفعية. (مصطفى، تخنوني، 2017، الصفحات 88-89)

6.2 مميزات النظام المحاسبي المالي:

يمتاز النظام الجديد بثلاث مميزات يمكن عرضها كالتالي:

- اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة، ومن ضمن ثلاث مرجعيات محاسبية: أوروبية، أمريكية، (IAS/IFRS)؛
- احتوائه على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل، ولطرق التقييم وإعداد القوائم المالية، هذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإدارية والغير إدارية؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- يوفر معلومات مالية واضحة، ومتوافقة قابلة للمقارنة وأخذ القرار، وهذا تلبيةً لحاجة المساهمين خاصة الحاليين منهم أو المستقبليين، ولهذا فإن النظام المحاسبي المالي يحتوي على:

❖ الإطار التصوري أو المفاهيمي، وهو نفسه الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية IFRS الذي يقدم المفاهيم التالية:

- الاتفاقات المحاسبية؛
- الخواص النوعية للمعلومة المالية؛
- المبادئ المحاسبية الأساسية؛

❖ إعطاء نماذج للقوائم المالية: الميزانية، حسابات النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة والملحق؛

❖ تقديم قائمة الحسابات؛

❖ قواعد سير الحسابات؛

النظام المحاسبي الواجب تطبيقه في الكيانات الصغيرة جدا (حنيفة، 2015، الصفحات 26-27)

7.2 مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي:

يمكن إيجاز مراحل إعداد النظام المحاسبي المالي في الشكل الموالي:

الشكل 01: المراحل الزمنية للإنجاز النظام المحاسبي المالي

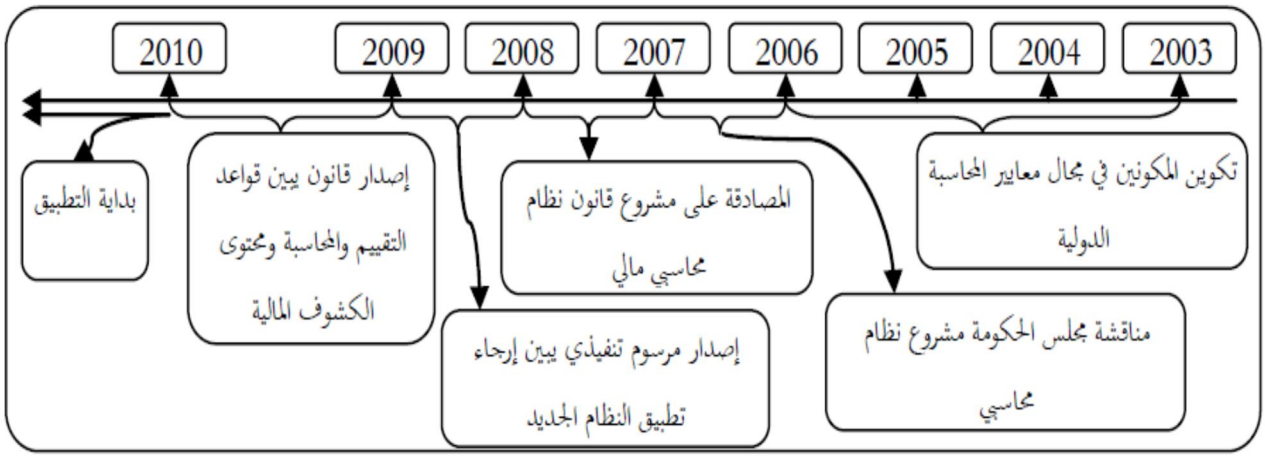

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الدين، 2018، الصفحات 33-34)

8.2 تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

سعت الجزائر انطلاقا من تبنيها SCF إلى خلق توافق وانسجام بين البيئة الدولية والبيئة الجزائرية، إلا أن هذه الخطوة قد لا تكون كافية من الناحية التطبيقية ولما لما من أثار غير إيجابية نظرا لواقع البيئة الجزائرية الغير مؤهل وهذا ما تفرضه الرهانات التالية:

- ضعف استعداد المؤسسات الجزائرية لتطبيق SCF وغياب الوعي المحاسبي في الكثير منها؛
- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة مما يؤدي إلى عدم إمكانية تقييم السندات والأسهم والمشتقات المالية باستخدام القيمة العادلة؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- عدم ترابط تبني النظام ا محاسبي المالي بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى؛
- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية؛
- غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالشمولية والمصداقية؛
- بطء في تطوير وتحبين مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية ومراكز التكوين؛
- تاريخ الصدور المتأخر للتعليمات التوجيهية لتقديم تفاصيل وشروحات حول SCF، وكذا عدم إصدار قوانين أو مراسيم أو تعليمات توحي بمتابعة ومسايرة المستجدات الحاصلة في المرجع الدولي باعتبار SCF مستوحى منه؛
- ضعف المؤسسات المالية والمصرفية التي تعاني من انحطاط كبير لا يرقى إلى المستوى العالمي، نظراً لضعف المنتجات والخدمات المالية الوطنية وعدم فاعلية البنوك في السوق المالي، وبالتالي فقدان الثقة من قبل المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب؛
- عدم تغيير أنظمة المعلومات المحاسبية للمؤسسات بتلك التي تكون على مقدرة عالية للمرافقة في التحول نحو المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية؛
- انتشار الفساد الاقتصادي والآلي في البيئة الاقتصادية الجزائرية وقلة الشفافية الأمر الذي يجعلها غير قادرة على احتضان المعيار المحاسبي الدولي؛
- نقص التأهيل والتكوين اللازم لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

9.2 متطلبات مسايرة النظام المحاسبي المالي لمستجدات IFRS:

بناءً على ما تقدم ولضمان مواجهة هذه التحديات ولتحقيق توافق النظام المحاسبي المالي مع مستجدات IFRS لابد من توافر ما يلي:

- فتح قنوات الاتصال مع الهيئات الدولية المعنية الفاعلة وهذا في إطار برامج توجيه والمساعدة التقنية، وكذا التعاون مع الدول ذات التجارب السابقة والاستفادة منها مما يقلل تكاليف الجهد والوقت؛
- إنشاء لجنة لمتابعة المستجدات والمشاركة في إثراء التعليقات على مسودات هذه التعديلات أو المعايير الجديدة، خاصة وأن IASB يفتح النقاش للمهتمين؛ إضافة إلى دراسة التأثير المرتقب من هذه التعديلات وإمكانيات التطبيق والآثار المحتملة؛
- الشروع في دراسة إمكانيات التطبيق وهذا من خلال وضع خطة تضمن تقليل الاضرار الممكنة على مستوى كل من جودة القوائم المالية، خدمات المحاسبة والتدقيق وكذا الآثار الاقتصادية على أصحاب المصالح؛
- العمل المبكر على مشاركة كل المعنيين من خلال اللقاءات والدورات التكوينية، وإدماج التغيير على مستوى برامج التعليم والتكوين المحاسبي؛
- وضع خطة لإدماج هذه التعديلات أو المعايير الجديدة تبدأ بالتحسيس بأهداف هذا التغيير والتكوين وتنتهي بمرافقة أثناء التطبيق مع ضمان المساعدة والاستشارة وفق أساليب اتصال واضحة (مصطفى، تخنوني، 2017، الصفحات 104-105).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3. تجربة ونموذج دولة ماليزيا في تبني معايير المحاسبة الدولية:

تُعتبر تجربة دولة ماليزيا من التجارب والنماذج الرائدة في بناء معايير محاسبية ترتبط من ناحية بالمعايير المحاسبية الدولية ومن ناحية أخرى تشمل معايير مطورة محلياً. هذا ولدولة ماليزيا تجربة رائدة في إصدار معايير بالنسبة للدول النامية؛ لاشتملها على مجموعة كبيرة من المعايير تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، ولكل معيار منها إطار زمني محدّد للتطبيق، وتشمل إطاراً فكرياً إسلامياً ومعايير مطورة محلياً، ولهذا فإنها تصنف كأشمل تجربة لدولة نامية من حيث عدد المعايير وشمولها على القطاعين الخاص والعمومي (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، 2021).

1.3 تأسيس مجلس معايير المحاسبة الماليزي (MASB):

تجدر الإشارة إلى أنه وقبل تأسيس مجلس معايير المحاسبة الماليزي Malaysian Accounting Standards Board فقد سبقهُ تأسيس هيئتان مهنيتان هما (معهد المحاسبين الماليزي Malaysian institute for accountant والمعهد الماليزي للمحاسبين القانونين Malaysian institute for certified public accountants) حيث توليا مهمة وضع وسنّ معايير المحاسبة في ماليزي (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، 2021، صفحة 30).

في عام 1997 أنشئ مجلس معايير المحاسبة الماليزي (MASB) بموجب قانون التقارير المالية (Financial Reporting Act) لسنة 1997، باعتباره هيئة مستقلة لتطوير المحاسبة ومعايير التقارير المالية في ماليزيا لتحسن جودة التقارير المالية الخارجية، وبموجب هذا القانون أصبح للمجلس السلطة لوضع معايير إعداد التقارير المالية والبيانات لإعداد التقارير المالية في ماليزيا. هذا وقد عمل المجلس جنباً إلى جنب مع هيئة التقارير المالية (Financial Reporting Foundation) لتشكيل إطار جديد لإعداد التقارير المالية في ماليزيا وقد ضم هيكلاً مستقلاً من ممثلين من جميع الأطراف ذات الصلة في عملية وضع المعايير (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، 2021، صفحة 30).

يشكل مجلس معايير المحاسبة الماليزي مع هيئة التقارير المالية أطر إعداد التقارير المالية في ماليزيا، ويشتمل هذا الإطار على هيكل مستقل لوضع المعايير المحاسبية مع تمثيل من جميع الأطراف ذات صلة في عملية وضع المعايير بما في ذلك المعدون (preparers) والمستخدمون والمشرعون والمنظمات المهنية المحاسبية (MASB, 2021).

2.3 وظائف وصلاحيات مجلس معايير المحاسبة الماليزي:

بصفة عامة تتمثل أهم وظائف وصلاحيات مجلس معايير المحاسبة الماليزي في إصدار المعايير المحاسبية والجديدة والاهتمام بالمعايير المعدة ومراجعة وتنقيح او اعتماد المعايير المحاسبية القائمة، فيما يلي وظائف وصلاحيات مجلس معايير المحاسبة الماليزي على النحو المنصوص عليه بموجب القانون (MASB, 2021):

- إصدار قائمة مبادئ إعداد التقارير المالية؛
- إجراء التغيرات المقترحة لمعايير المحاسبة التي تعتبر ضرورية؛
- تعديل أو استبدال أو تعليق أو تأجيل أو سحب أو إلغاء أي معايير محاسبية معتمدة كليًا أو جزئيًا؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- رعاية وإجراء تطوير معايير المحاسبة؛
- التعاون مع واضعي معايير المحاسبة الوطنية والدولية الأخرى ومراقبة تطوير معايير المحاسبة الوطنية والدولية الأخرى؛
- المشاركة والمساهمة في تطوير مجموعة واحدة من معايير المحاسبة للاستخدام الدولي؛
- وضع إطار مفاهيمي لغرض تقييم المعايير المحاسبية المقترحة؛
- القيام باستشارات عامة التي قد تكون ضرورية لتحديد محتويات المفاهيم والمبادئ والمعايير المحاسبية؛
- تحديد نطاق ومجال المعايير المحاسبية؛
- مراقبة عمل المعايير المحاسبية المعتمدة لتقييم استمرار ملاءمتها وفعاليتها؛
- التنسيق مع هيئة التقارير المالية فيما يتعلق بالمعايير الجديدة والقائمة، وقائمة المبادئ والمعايير المقترحة للتغير؛

أداء أي وظيفة أخرى ممنوحة لها أو مفروضة عليها بموجب القانون أو أي وظيفة أخرى قد يحددها وزير المالية بأمر منشور في الجريدة الرسمية؛

3.3 مهام مجلس معايير المحاسبة الماليزي:

تتمثل مهام MASB في تطوير وتعزيز معايير المحاسبة والتقارير المالية عالية الجودة التي تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية لصالح المستخدمين والمعدين والمراجعين والجمهور في ماليزيا. في سياق أوسع، يسعى مجلس معايير المحاسبة المالية إلى المشاركة والمساهمة في تطوير مجموعة واحدة من معايير التقارير المالية للاستخدام الدولي. في السعي لتحقيق مهامهِ، يسترشد مجلس معايير المحاسبة الماليزي بمجموعة واضحة من الأهداف (policy objectives) (MASB, 2021):

- وضع معايير محاسبية عالية الجودة للتقارير المالية تفيد المستخدمين والمعدين والمراجعين والجمهور؛
- لمشاركة والمساهمة في عملية وضع المعايير لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في تطوير مجموعة واحدة من معايير إعداد التقارير المالية عالية الجودة والمقبولة عالميًا للاستخدام الدولي؛
- التعاون مع واضعي المعايير الوطنيين الآخرين من أجل وضع معايير إبلاغ مالي مقبولة عالمياً للاستخدام الدولي؛
- تشجيع الاستخدام والتماس الآراء بشأن تطبيق معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية عن طريق المشاركة ونشر المعلومات على المستخدمين والمعدين والمراجعين والجمهور؛
- تعزيز ودعم البحوث في مجال إعداد التقارير المالية، ولا سيما للأسواق الناشئة والإسلامية؛

مراقبة تطبيق المعايير المحاسبية المعتمدة من مجلس معايير المحاسبة الدولية.

4.3 تشكيل وتكوين مجلس معايير المحاسبة الماليزي:

يتكون مجلس معايير المحاسبة المالية من ثمانية أعضاء يتم تعيينهم من قبل وزير المالية، ويتشكل المجلس من رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية وأمين الخزينة العام وثلاثة أعضاء آخرين لديهم المعرفة والخبرة في مسائل المحاسبة المالية وإعداد التقارير، وفي واحد أو أكثر

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من مجالات المحاسبة والقانون والأعمال والمالية، بالإضافة إلى ذلك يقوم وزير المالية بتعيين ثلاثة مستشارين لمجلس معايير المحاسبة المالية، واحد من كل من بنك ماليزيا المركزي وهيئة الأوراق المالية في ومستشار من هيئة الشركات الماليزية (MASB, 2021).

والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل 02: المراحل الزمنية للإنجاز النظام المحاسبي المالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، 2021، صفحة 32)

5.3 آلية إصدار المعايير من طرف مجلس معايير المحاسبة الماليزي:

تتميز استراتيجية مجلس معايير المحاسبة الماليزي في إصدار المعايير بالخصائص التالية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، 2021، صفحة 32):

- معايير وطنية وإسلامية بخلفية المعايير الدولية؛
- إصدار عدد كبير من المعايير منها 53 معياراً للمؤسسات غير الخاصة بالإضافة إلى معيار لعرض القوائم المالية للمؤسسات المالية الخاصة؛
- تصنيف المعايير إلى معايير للشركات الخاصة ومعايير للشركات غير الخاصة؛
- لغة إصدار المعايير هي الإنجليزية في حين أن اللغة الرسمية في ماليزيا هي الملايوية؛
- وجود سوق مالي قوي تنشط فيه 926 شركة محلية و4 شركات اجنبية مسجلة؛
- تطبيق المعايير الدولية غير مسموح به للشركات المحلية المدرجة بسوق المال أين يجب ان تطبق المعايير المحلية؛

6.3 إجراءات ومراحل إصدار المعايير المحاسبية:

إن معايير التقارير المالية الماليزية مستمدة من معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبين الدولي (IASB) **فيما** عدا التسميات.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

والإجراءات المتبعة لإعداد إطار فكري لمعايير التقارير المالية يسمح بوضع معايير جديدة أو معدلة لاعتمادها وتطبيقها في الوقت المناسب لضمان توافقها مع معايير التقارير المالية الدولية، والمعايير الماليزية المستمدة من المعايير الدولية يمر إعدادها وإصدارها بمجموعة من المراحل يمكن إيجازها كما يلي (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، 2021، صفحة 33):

المرحلة الأولى: قياس رد فعل الجمهور لمشاريع إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

يقوم المجلس بعرض مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية على الهيئات المحلية بإرسال دعوة للتعليق تُنشر على موقع (MASB) " تعليق أونلاين "، حيث ترسل نسخة مسودة المشروع إلى الهيئات المهنية، وشركات المحاسبة، والجمعيات الصناعية ذات الصلة، والشركات العامة، تحدد عادة مدة شهر واحد للجمهور لتقديم تعليقات إلى (MASB) قبل الموعد النهائي لرفع التعليقات إلى مجلس معايير المحاسبة (IASB) ، وذلك لمنح فترة زمنية معقولة للفريق العامل بالمجلس للسماح بالنظر في التعليقات التي وردت قبل تقديم التقرير إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى ذلك قد يتم تنظيم المنتديات العامة إذا كانت مشاريع (IASB) قد تؤدي إلى تغيير كبير في الممارسة المحاسبية الحالية.

المرحلة الثانية: المداولات على مستوى الفريق العامل لمشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية

تكون المداولات في اجتماعات فريق العمل من أجل التعليق والتوصية على المسائل المثارة للنظر في مشروع المجلس، يأخذ الفريق بعين الاعتبار أيضا التعليقات الواردة من الجمهور ووجهات نظرهم وتوصياتهم.

المرحلة الثالثة: المداولات على مستوى المجلس (MASB)

التعليقات الواردة من الجمهور والتعليقات والتوصيات المقدمة من فريق العمل يقوم المجلس بالنظر فيها ومناقشتها، أثناء المناقشة يتم النظر في جميع التعليقات التي وردت، وبعد ذلك يتم إعداد رسالة تعليق إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وتقديمها وفقاً لذلك.

المرحلة الرابعة: إصدار المعايير من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية بعد نشر المعيار النهائي من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

يقوم فريق العمل بمداولات إذا كانت هناك تعديلات على المعيار بالمقارنة مع مشروع الإصدار، هذه التوصيات التي تتضمن آثار ومشاكل تطبيق المعيار تُرفع إلى المجلس (MASB) لأخذها بعين الاعتبار.

المرحلة الخامسة: إصدار المعايير ما قبل مجلس معايير المحاسبة الماليزي (MASB)

بعد المداولات الواجبة من قبل المجلس، تُقدم نسخة من معايير التقارير المالية الماليزية إلى أعضاء هيئة التقارير المالية (Financial Reporting Foundation) للحصول على تعليقاتها قبل صدورها كمعايير محاسبية في ماليزيا.

4. خاتمة:

من خلال دراستنا نرى أنه وفي ظل الظروف الراهنة يواجه النظام المحاسبي المالي الجزائري عدة صعوبات للتطبيق، وعدم مسايرة التحديثات الحاصلة في IFRS تعدّ واحدة من أهم هذه الصعوبات، وهذا الوضع لا يؤدي بالضرورة إلى تلبية متطلبات المحاسبة في

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجزائر، وتحقيق الأهداف المنتظرة من وضع هذا النظام، وفي مقابل هذا لا يعني عدم تطبيق النظام المحاسبي المالي والتخلي عنه وإنما يجب توفير الآلية الممكنة والطريقة المناسبة لمسايرة هذه المستجدات بما يضمن تحقيق التناغم والتوافق الدولي المحاسبي.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

-أنَ النظام المحاسبي المالي منذ تطبيقه سنة 2010 لم يتم تحينه وإدخال التعديلات عليه بالرغم من أنه مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية والتي تتصف بالمرونة فهي في تغير وتطور مستمر وفقا للمتطلبات العالمية، ففي ظل هذه المستجدات بقي النظام المحاسبي المالي ساكنا غير مساير لهذه التطورات ما خلق فجوة اختلاف موسعة بينه وبين مرجعيته الحديثة توثر مباشرة على مخرجاته؛

-أفرز تطبيق النظام المحاسبي المالي عدة معوقات أبرزها عدم مسايرته لمرجعيته الدولية الجديدة IFRS وإطاره التصوري الضيق والغير كافي مقارنة مع ما تضمنه الإطار التصوري للمعايير المحاسبية وكذا في الجانب التقني له إضافة إلى ذلك لا يسمح بتطبيق الممارسات المحاسبية العالمية نظرا لابتعاده عن المرجعية الجديدة مما أعاق المنافسة على المستوى الدولي؛

-يتوافق النظام المحاسبي المالي مع بعض IFRS ويوجد تباين في البعض الأخر حيث هناك بعض القواعد في النظام المحاسبي المالي لا يوجد لها مقابل فيIFRS والعكس توجد بعض IFRS لا يوجد لها مقابل في النظام المحاسبي المالي وخاصة ما تعلق منها بالقيمة العادلة والمستحدثة حالياً؛

-لا يمكن تحقيق التوافق بين النظام المحاسبي المالي ومستجدات IFRS في ظل خصائص البيئة الاقتصادية الحالية في الجزائر، إلا في حالة تحسين خصائص هذه الأخيرة والعمل على مراعاة مقومات ومتطلبات التوافق وتبني آلية فاعلة لمسايرة التحسينات والمستجدات بما يحقق المنفعة؛

ومن خلال دراستنا وتعرضنا لتجربة ونموذج دولة ماليزيا وقصد إسقاط هذه التجربة الرائدة بالنسبة للدول النامية على الجزائر للاستفادة منها والتوجه نحو إصلاح حقيقي للنظام المحاسبي المالي الحالي، يمكننا تقديم الاقتراحات والتوصيات الموالية:

التوصيات :

-الاستفادة من تجربة دولة ماليزيا في وضعها لركائز المحاسبة؛

-توسيع دائرة الاهتمام بموضوع التعديلات والمستجدات الحاصلة فيIFRS ، والتركيز على تشخيص المعوقات والصعوبات التي يعاني منها النظام المحاسبي المالي والتي تحول دون تحقيق الهدف منه، والعمل على تجاوزها وتداركها بالشكل الذي يوفر مزايا ومنافع لمهنه المحاسبة في الجزائر ويجعلها مواكبة؛

-إنشاء وخلق مجلس معايير المحاسبة الجزائري يهتم بوضع معايير المحاسبة ومعايير التدقيق المحلية اعتمادا على المعايير الدولية وبالتنسيق مع (IASB)بالتنسيق مع المجلس الوطني للمحاسبة؛

-المشاركة والمساهمة في عملية وضع المعايير لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في تطوير مجموعة واحدة من معايير إعداد التقارير المالية عالية الجودة والمقبولة عالميًا للاستخدام الدولي؛

-تعزيز ودعم البحوث في مجال إعداد التقارير المالية، ولا سيما للأسواق الناشئة والإسلامية؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- عند إصدار معايير دولية جديدة ينبغي الأخذ في الحسبان الظروف البيئية الخاصة بالدول العربية والإسلامية بما يحقق الهدف المنشود من التوافق والتوحيد العالمي كما هو الحال مع دولة ماليزيا؛
- التعاون مع واضعي المعايير الوطنيين الآخرين لاسيما الدول النامية مثل تونس والمغرب ومصر من أجل وضع معايير إبلاغ مالي مقبولة على المستوى القاري ومناسبة عالمياً للاستخدام الدولي؛
- تشجيع الاستخدام والتماس الآراء بشأن تطبيق معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية عن طريق المشاركة ونشر المعلومات وتبادلها في بيئة الأعمال الجزائرية؛
- تأهيل بيئة الأعمال الجزائري لتقبل وفهم وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛
- العمل على ضرورة الوصول إلى معايير وطنية تسير جنباً إلى جنب مع IFRS والتطورات التي تشهدها، مع ضرورة استكمال إصدار معايير أو قواعد وطنية تتوافق مع المعايير المستحدثة في IFRS في الآونة الأخيرة.

5. قائمة المراجع:

- الدين, ل. ن. (2018). المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دار البهاء). دار البهاء.
- بلقاسم, س., الصمد, س. ع. مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. الهيئة المصدرة والعدد لم يذكر.
- حنيفة، ب. ر. (2015). الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية.
- عبد القادر، ع. (2013). مدى توافق النظام المحاسبي المالي (*scf*) مع المرجع المحاسبي الدولي في إعداد القوائم المالية. *Revue d'économie et de Statistique Appliquée, 10(2), 51–69. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/59782*
- مسعود، د.، الهادي، و. ا. م., و محمد, ق.. مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية.
- مصطفى, ع., تخنوني, أ. (2017). النظام المحاسبي المالي *Scf* في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدولية *Ifrs* (2016-2010). الاقتصاد الصناعي, 7(1), 86–109. *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33119*
- *MASB. (2021, Decembre 05). MASB. Retrieved from Malaysian Accounting Standards Board: https://www.masb.org.my/pages.php?id=10*
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين. (2021). مجلة المحاسبون (المجلد 92). السعودية: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)